وفاسد العقود بالمعروف
والباطل مالم يكن مشروعا
وجوب اجر المثل باستعمال
لا تملك المنافع بالقبض
تفسد بالشروط المخالفة
وبالشروع ان يكن اصلا
جوازها فيه بكل حال
وتفسد بعدم التسمية
وفيها يجب اجر المثل
والاقل يزد على المسمى
اجر داره بعبد جهلا
فعليه لمدة اجر المثل
اجر دارا كل شهر بلدا
في ما سواه ومتى كل دخل
وكل شهر سكن في اوله
الا اذا اسمى الشهور جملة
وان يواجر سنة صح وان
واول المدة ما قد سمى
فان يكن حين يهل اعتبرا
استاجر العبد باجر فيهما
واجارة الحمام كالبناء
بمعين والطرق بالمعتاد
ولزومها ان يطأ بالاذن
وفسخها ان النكاح ظاهرا
وفسخ المستاجر بالمرض

ما شرع بالاصل دون الوصف
اصلا وحكما الاول ان وقعا
بخلاف الثاني بكل حال
فيها وفي البيع اجر وامضى
لمقتضى العقد الذي من عرفه
الا من الشريك ثم ترويا
وردته ذو المرأي امن رجال
والكل والبعض مع الجهالة
بالغا ما بالغ بالفضل
وينقض عماله قد زعما
فسكن ودفعه ما حصلا
بالغا ما بالغ في المستقبل
صح بواحد فقط وبدا
بمجهول الانتها فالاذى حصل
ما قدر فيه على تحويله
لانه ازال ما قد ابطله
ما سمى اجر كل شهر يا فطن
والا وقت العقد فيما علما
الاهلة والا الايام ترى
وبالطعام لم يجز وقد ما
يجوز للرجال والنساء
وبكسوة وبالطعام اللذين
في بيت مستاجرها المبين
الا ان يكن بدا قد
وحمل الا كفرها المعرض

إن تمت

إن تمت الظئر او الصبي
عليها اصلاح الطعام المولد
واجرة عملها على الاب
الا اجر ان ترضع بلبن الشاة
بخلاف ما لو دفعت للخادمة
ما صححت لعسب تيس والغنى
واما مة والحج والاذان
ويفتى بالصحة في العبادة
ويجبر المستاجر على دفع ما
استاجر للبغل لحمل القوي
ليطحن البر بعض ما خرج
بنصفه او ارضها للاثنا
فسدت وصحت لو على ان يكريا
استاجر لحمل قوته مشترك
كراهن استاجر من مرتهن
لو لم يبين اي شيء يزرع
استاجر حملا الى بغداد
حمله فهاك ما مضى
تنازعا في الحمل او في الزرع
وعليه اجرة ما قد ركب
اجارة المنفعة بالمنفعة
وسكنى دار الابما التحدا
استاجر الصيد واحتطابا
والاذخر اذ العين غابا

باب ضمان الاجير

قد انقضت الاجارة والوصي
ودهنه وغسل ثوب يحمد
وليس ذا مال والا اوجب
او الطعام لعدم التربية
فارضعته بغير شرط معلمه
والنوح واللهو امر بينا
والفقه والتعليم للقران
كالفقه والاذان والامامة
يهدى من الحاوي وما قد رسما
ببعضه كالثوب في الطاحونة
من الدقيق لدفع غرز ينسخ
كلمريها وشرط ان يسرفق
او يزرع الارض له او يسقيا
بينهما لم اجر فيه اذ ملك
ما رهن الا اجر فيه عين
فرد ع فله المسمى يدفع
ولم يسم الحمل والمعتاد
والوصول فله ما بينا
من قبله فسخها للدفع
من قبل الانكار وبعد الانجح
بالاختلاف يحولن كالرضاعة
اذ حرم النساء بجنس افردا
ان وقت صح عن الاصحاب
الحطب وملة تبينا

Copyright © King Saud University